

## كمبالا تعلن مصرع 66 متمرداً من « جيش الرب » في جنوب السودان مفاوضات جديدة بين الخرطوم وقرنف 17 يونيو الفريق الدولي: الهدنة صامدة في جبال النوبة

عواصم - وكالات الأنباء، أعلنت الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر «ايجاد» انها ستتنظم جولة جديدة من المفاوضات بين الخرطوم و «الجيش الشعبي لتحرير السودان» في العاصمة الكينية نيروبي بين 17 و 20 يونيو الحالي. وقالت وكالة الأنباء السودانية ان الاجتماعات التي سيشارك فيها ممثلون عن منتدى شركاء «ايجاد» من الدول الغربية، ستبحث توزيع السلطات والثروة والعلاقة بين الدين والدولة.

وكانت اللجنة الفنية للايجاد عقدت اجتماعاً بنيروبي في شهر مايو الماضي بحثت خلاله سبل تنشيط ايجاد والتنسيق مع المبادرات الاخرى وانفق الاجتماع على آلية جديدة واجندة التفاوض. وذكر مصدر مطلع قريب من المفاوضات ان نيروبي لم تفلح حتى الآن في اقناع القاهرة بالتنسيق بين المبادرة المصرية - الليبية المشتركة والايجاد حيث تتحفظ مصر على حق تقرير المصير غير ان حرص واشنطن على التنسيق بين المبادرات واشراك مصر وكينيا في مساعيها للسلام في السودان يمكن ان يؤدي الى تنسيق المواقف.

الى ذلك، قال عضو بالفريق الدولي الذي يراقب وقفا لاطلاق النار في منطقة جبال النوبة ان الهدنة صامدة ويمكن ان تشكل اساساً لوقف اوسع نطاقاً للقتال في الحرب الاهلية بالسودان. وقال السويصري توماس بيناتش المتحدث باسم لجنة المراقبة المشتركة لروبيرتز في الخرطوم «وقف اطلاق النار ناجح. ليس هناك أي قتال، المؤشرات تفيد بأن الطرفين سيمددان وقف اطلاق النار». وبيناتش واحد من بين 25 اجنبياً في السودان يراقبون اتفاق وقف اطلاق النار الذي وقعته الحكومة السودانية ومتمردو حركة قرنف في سويسرا في يناير الماضي.

ومن المقرر ان يبلغ الطرفان المراقبين بحلول 20 يوليو أي بعد ستة اشهر من سريان وقف اطلاق النار بما اذا كانا سيمددانه بعد ذلك التاريخ.

وقال بيناتش ان وقف اطلاق النار، يمكن اقراره في جنوب السودان ولكن في صورة اخرى لان الجنوب اكبر كثيراً ووضع البنية الأساسية صعب. ويدعو اتفاق وقف اطلاق النار في جبال النوبة بوسط السودان الى وقف العمليات العسكرية بهدف السماح بتوصيل المساعدات الانسانية والبدء في مشروعات لتنمية المنطقة وعمليات ازالة الألغام.

وتشارك في قوة المراقبة كل من النرويج والولايات المتحدة وسويسرا والسويد وفرنسا وايطاليا والمانيا وبريطانيا. وارسلت الحكومة السودانية و «الجيش الشعبي لتحرير السودان» 18 مراقباً لكل منهما ليكون اجمالي عدد فريق المراقبة 61 فرداً. وأضاف بيناتش «هناك علاقة عمل جيدة جداً بين المراقبين. التعاون المهني مرض. مراقبو الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان يشعرون سوية بشكل ودي ويحتسون الشئ معاً ويتحدثون نفس اللغة ولا يتصرفون كاعداء».

ويتمركز المراقبون حالياً في تيلو قرب بلدة كادوجلي التي تسيطر عليها الحكومة وهي اكبر بلدة في منطقة جبال النوبة وفي منطقة كودا التي يسيطر عليها «الجيش الشعبي لتحرير السودان». وسيزيد عدد المناطق التي يتمركز فيها المراقبون قريباً الى خمس مناطق.

وذكر بيناتش ان وقف اطلاق النار تعرض لخطر الانهيار الشهر الماضي عندما هددت حركة قرنف باستئناف القتال في حالة عدم ارسال معونات غذائية الى مناطق يسيطرون عليها بعدما فرضت الحكومة قيوداً على نقل المعونات.

وتابع انه رغم تسبب الامطار في تعطيل وصول بعض المعونات فانه «منذ 19 مايو تصل رحلة جوية او اثنتان يومياً من الابيض وهي منطقة تسيطر عليها الحكومة الى المناطق التي يسيطر عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان». وقال بيناتش ان انسحاب الجانبين الى مواقفهما الدفاعية يسير طبقاً للجدول الزمني.

وحكمت محكمة استئناف الخرطوم بسجن 25 طالباً جنوبياً مدة ثلاثة اسابيع ودفع غرامة مالية بقيمة 100 ألف جنيه سوداني (40 دولاراً) بسبب احتفالهم بذكرى انطلاق حركة قرنف، وأعلن محامي الدفاع عن الطلاب، وغازي سليمان «ان الطلاب ادينوا بتهمة التظاهر».

وكان الطلاب اوقفوا في 21 مايو الماضي في جامعة النيلين في الخرطوم اثناء احتفالهم بالذكرى التاسعة عشرة لانطلاقة التمرد الجنوبي بقيادة الكولونيل جون قرنف. واضاف سليمان ان السلطات ستطلق سراح الطلاب في غضون اسبوع لان فترة اعتقالهم ستؤخذ في الحسبان. ووضح انهم سيمضون فترة شهر آخر في السجن اذا لم يتمكنوا من دفع الغرامة المالية.

من جهة ثانية، أكد الجيش الاوغندي أمس انه قتل 66 مقاتلاً في حركة التمرد الاوغندية التابعة لجيش الرب للمقاومة اثناء مواجهات وقعت في جنوب السودان بالقرب من الحدود الاوغندية.

وأعلن الناطق باسم الجيش الاوغندي القومندان شابان بانتاريزا «ان حوالي 150 متمرداً وقعوا في كمين نصبه جنود اوغنديون بالقرب من جبال ايموتونغ على بعد حوالي 48 كيلومتراً من الحدود الاوغندية». وقال «ان معارك عنيفة دارت بين المتمردين وجيش كمبالا الذي حصل اثر اتفاق مع السلطات في الخرطوم، على

أذن بملاحقة المتمردين في جيش الرب للمقاومة حتى داخل الأراضي السودانية»، لكن لم يتم التأكد من صحة هذا الخبر من مصدر مستقل.

على صعيد آخر، أعلن مسؤول أميركي كبير ان ادارة الرئيس جورج بوش تعارض بندا واردا في مشروع قانون لفرض عقوبات على السودان مجهد في الكونجرس حاليا، يستهدف فرض عقوبات على الشركات الاجنبية التي تستثمر في القطاع النفطي.

وأعرب مساعد وزير الخارجية للشؤون الافريقية والتر كانستنر، خلال جلسة استماع في لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب، عن معارضة ادارة بوش لهذا التدبير بقوله «نحن نعترض بشدة على المادة التاسعة من مشروع القانون الذي اقره المجلس. وهو يشكل سابقة تضمن تدخل السياسة في الأسواق المالية».

وقد تبنى مجلس النواب الاميركي في يونيو 2001 بـ 422 صوتا في مقابل صوتين مشروع قانون حول السودان ورد فيه هذا البند الذي يحظر على اي شركة اجنبية تقوم بأنشطة نفطية في السودان بنقل رؤوس اموال من الاسواق المالية الاميركية.

وقال عدد من النواب خلال جلسة الاستماع ان المشكلة هي ان النص مجهد في مجلس الشيوخ في الوقت الراهن بسبب معارضة الأقلية الجمهورية التي تحظى على ما يبدو بدعم ضمني من ادارة بوش. وبموجب القانون الداخلي لمجلس الشيوخ، يستطيع كل سنااتور ان يجمد الى ما لا نهاية اي مشروع قانون اذا كان يرغب في ذلك.

وردا على سؤال عن هذا الموضوع، تملص المسؤول في وزارة الخارجية الاميركية باديء الامر من الرد، قائلا بشكل عام «ان تدخل السياسة في الأسواق المالية سيكون بمثابة اللعب بالنار، ثم عرض لموقف الادارة». عندئذ تساءل النائب الديموقراطي توم لانتوس «في أي عالم تعيش؟»، قائلا من جهة أخرى انه «في وقت تجهد الأقلية الجمهورية مشروع القانون في مجلس الشيوخ، تتظاهر الخرطوم باحلال السلام بينما هي تخوض حرب الغاء وحشية».

وجدد كانستنر التزام الولايات المتحدة بالسعي من اجل السلام في السودان، وشكك في الإرادة التي أعربت عنها الحكومة السودانية، فيما وجه المسؤول في الوكالة الاميركية للتنمية روجر وينتر انتقادات حادة الى السودان وتحدث عن «مراوغة» و «استراتيجية متعمدة» لعرقلة الجهود الانسانية الجارية وعن «تكثيف» العمليات ضد المدنيين في الجنوب.